

حقوق الإنسان والديمقراطية




وزارة الخارجية
البريطانية



حقوق الإنسان والديمقراطية
تقرير الخارجية البريطانية لعام 2017
قدم للبرلمان
من قبل وزير الخارجية البريطاني
بأمر من جلالته
تموز 2018

الفهرس

1. سوريا

2. الديمقراطية والحريات الديمقراطية

3. المجتمع المدني

4. المدافعون عن حقوق الإنسان

5. تعليم الفتيات

6. المساواة بين الجنسين

7. المرأة والسلام والأمن

1. سوريا

لم يكن هناك أي تحسن في وضع حقوق الإنسان السيئ في سوريا. وقد أعاق النزاع المستمر بشكل خطير الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان ، وكانت هناك ادعاءات عديدة عن أبشع انتهاكات و تجاوزات لحقوق الإنسان. كان النظام السوري حتى الآن هو المرتكب الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان ، لكن داعش وبعض الجماعات المسلحة ارتكبت العديد من الانتهاكات ضد هذه الحقوق.

كما كانت هناك مزاعم بحدوث انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. حيث تعرضت العديد من المناطق المدنية ، بما في ذلك بعض المناطق التي من المفترض أنها تخضع لاتفاقيات نزع الملكية ، لقصف جوي غير متناسب وعشوائي وقصف مدفعي ، من قبل القوات الموالية للنظام بشكل رئيسي، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح.

وجدت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة (COI) أن الاستهداف المتعمد للمرافق الطبية من قبل القوات الموالية للنظام كان بمثابة جرائم حرب. حيث أن واحدة من كل ثلاث مدارس تم تدميرها الآن. إن ما يقارب 30%^[50] من الفتيات خارج المدارس.

كان عدم توفير الحماية للمدنيين عاملاً رئيسياً في النزوح الجديد؛ حيث أن شهرياً ما بين 113,000 و 442.000 شخصاً نزحوا حديثاً خلال عام 2017. وفقاً لتحليل الأمم المتحدة للاحتياجات، قد أبلغ 97% من المجتمعات عن مشكلة واحدة أو أكثر متعلقة بالحماية، تتراوح بين نقص الوثائق المدنية (تم الإبلاغ عنها في 83% من المجتمعات) وإبعاد الأطفال عن المدرسة من أجل العمل (82%) وصولاً إلى العنف الجنسي (27%) والاختطاف أو الاحتجاز (24%).

كما أعربت المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة عن قلقها بشأن الخسائر المدنية الجسيمة خلال الحملة التي قام بها التحالف الدولي وقوات سورية الديمقراطية لتحرير الرقة من سيطرة داعش. يأخذ التحالف على محمل الجد جميع التقارير المتعلقة بالإصابات في صفوف المدنيين، و يتحرى أيضاً جميع المطالب.

لم نر أي دليل على أن سلاح الجو الملكي قد تسبب في سقوط ضحايا مدنيين في سوريا خلال عام 2017، لكن المملكة المتحدة والتحالف يستمرون في أخذ التحقيق في جميع التقارير عن الضحايا المدنيين على محمل الجد.

لقد استخدم النظام اسلوب الحصار، ومنع المساعدات الإنسانية والإجلاء الطبي لإجبار مقاتلي المعارضة على الاستسلام. بحلول نهاية عام 2017، ما يقارب 3 ملايين شخص كانوا يعيشون في مناطق محاصرة ويصعب الوصول إليها. شمل هذا العدد حوالي 400,000 شخص محاصر من قبل النظام في الغوطة الشرقية ، حيث ذكرت الأمم المتحدة أن حوالي 12% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية بشكل حاد.

رفض النظام ، أو وافق فقط بشروط ، على 73% من طلبات قوافل المساعدات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة خلال عام 2017.

المملكة المتحدة ضغطت دعماً لقرار مجلس الأمن 2393 لضمان استمرار تسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى ما يقارب 3 ملايين شخص. واصلت المملكة المتحدة صرف 2.46 مليار جنيه استرليني قد تعهدنا بها من خلال المساعدات الإنسانية استجابة للأزمة السورية. نحن في طليعة الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية ، وتوفير الدعم المنقذ لحياة الملايين من السوريين ، ودعم بقاء اللاجئين في دول المنطقة، وتمكين المجتمعات المضيفة من استيعابهم. قدم الدعم البريطاني أكثر من 27 مليون حصة غذائية ، 12

مليون من الاستشارات الطبية ، و 10 ملايين طرد للإغاثة، و 10 ملايين لقاخ، منذ عام 2012، في جميع أنحاء سوريا و المنطقة.

كما شاركنا أيضاً في استضافة مؤتمر بروكسل في أبريل لدعم سوريا والمنطقة. وأفادت هيئة النزاهة أن الهدنات المحلية ، التي أنهت جزءاً من الحصار، أدت إلى تشريد النظام قسراً الآلاف من المدنيين ، أو احتجاز الآخرين أو تجنيدهم.

كانت هناك عدة تقارير أفادت عن هجمات باستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل النظام و من قبل داعش أيضاً. وخلصت آلية التحقيق المشتركة من الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن الهجوم الذي وقع في خان شيخون في أبريل، والذي أسفر عن مقتل نحو 80 شخصاً وإصابة المئات، قد نفذها النظام السوري باستخدام غاز السارين - الهجوم الرابع بالأسلحة الكيماوية الذي نسب إلى النظام.

أضاف الاتحاد الأوروبي المزيد من الأسماء المرتبطة بالنظام إلى قوائم العقوبات في عام 2017 لدوره في استخدام الأسلحة الكيميائية. في فبراير وأبريل، وقد شاركت المملكة المتحدة في صياغة مشاريع قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة وشجبتها في إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية ، لكن تم استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل روسيا (مرتان) والصين (مرة واحدة) لاعتمادهما.

استمر ورود أنباء عن استخدام واسع النطاق ومنتظم للاحتجاز التعسفي والتعذيب وإعدام المعتقلين، ومعظمهم من قبل النظام، الذي يُقدر أنه احتجز عشرات الآلاف، ولكن أيضاً من قبل داعش وبعض الجماعات المسلحة. وذكرت المنظمات غير الحكومية أن القوات الكردية قامت أيضاً باعتقال وتعذيب الناس تعسفاً.

وأفادت منظمات عديدة أن العنف الجنسي، ضد النساء والفتيات بشكل خاص، وكذلك أيضاً ضد الرجال و الفتيان، كان واسع الانتشار، خاصةً من قبل القوات الموالية للنظام أثناء تفتيش المنازل، عند نقاط التفتيش، وفي مرافق الاحتجاز. كما ورد أن داعش وبعض الجماعات المسلحة يستخدمون العنف الجنسي. خصصت المملكة المتحدة 29 مليون جنيه إسترليني منذ 2013/2014 إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان في سوريا ، بما في ذلك مشاريع للمساعدة في الحد من العنف القائم على أساس الجنس والتخفيف من حدته. كما قدمنا أكثر من 9 مليون جنيه إسترليني كدعمٍ مباشرٍ للمشروعات المتفرقة في سوريا. هذه المشاريع ستوثق وتزيد الوعي عن العنف الجنسي وتقدم الدعم لضحاياه.

تم استرجاع جزء كبير من الأراضي السورية الواقعة تحت سيطرة داعش خلال هذه الفترة. بالرغم من ذلك، استمرت عملية احتجاز الأشخاص بشكل تعسفي، وتنفيذ عمليات إعدام بإجراءات موجزة ، وفرض عقوبات جسدية صارمة ضد من يُنظر إليهم على تجاوز قواعده ، وتجنيد المدنيين بالقوة ، واستخدام المدنيين كدروع بشرية في المناطق التي ما زالت تحت سيطرة داعش، كما تم احتجاز و استعباد أسرى يزيديين من قبلهم.

تشير تقارير تحليل احتياجات الحماية التابعة للأمم المتحدة إلى أن 83% من المجتمعات التي تم تقييمها عرضت دلائل مشكلة نقص / فقدان الوثائق المدنية. كما ذكرت عينات المستطلعين القبول المفروضة على الحركة وعدم القدرة على تسجيل أحداث الحياة والمعاملات المتعلقة بالسكن/الأراضي والممتلكات بالإضافة إلى الوصول إلى المساعدات الإنسانية باعتبارها عواقب رئيسية لعدم وجود وثائق مدنية رسمية أو حكومية.

استمرت المملكة المتحدة في دعم المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. لقد قدنا المبادرة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (HRC) بشأن سوريا، بما في ذلك القرارات التي تصدر ثلاث مرات

سنوياً حول وضع حقوق الإنسان في سوريا ، وشاركنا في رعاية قرار اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ساهمت المملكة المتحدة بمبلغ 200,000 جنيه إسترليني في تكاليف البدء الخاصة بالآلية الدولية والمحايمة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية لأولئك المسؤولين عن الجرائم الأكثر خطورة في ظل القانون الدولي المرتكب في سوريا منذ مارس 2011. هذا بالإضافة إلى التمويل المستمر لجمع الأدلة.

في عام 2016/17 ، دعمت المملكة المتحدة أكثر من 350,000 طفل (50٪ إناث) للوصول إلى التعليم الرسمي داخل سوريا وأكثر من 80,000 (50٪ إناث) للحصول على التعليم غير الرسمي. بالإضافة إلى ذلك ، قمنا في عام 2017 بنشر تقرير التعليم والجنس الذي حلل العوائق التي تواجه النساء والفتيات والرجال والفتيات في الوصول إلى المدرسة والوظائف في التعليم.

وقد أطلعنا على كيفية تعاملنا مع الدمج من خلال برنامجنا التعليمي ، بما في ذلك في إطار البرنامج السوري المشترك للتعليم المشترك الممول من الاتحاد الأوروبي / وزارة التنمية الدولية / برامج تمويل الأمن والاستقرار في مناطق الصراع (2018-2021).

ستواصل المملكة المتحدة تسليط الضوء على حالة حقوق الإنسان المروعة، خلال عام 2018، والضغط من أجل المساءلة من خلال مجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان، ودعم المنظمات العاملة في مجال المساءلة ومساعدة الضحايا. كما سنواصل دعم وساطة الأمم المتحدة للتفاوض على تسوية سياسية طويلة الأمد لإنهاء النزاع.

2. الديمقراطية والحريات الديمقراطية

إن احترام حقوق الإنسان العالمية والحريات الديمقراطية يعزز السياسة الخارجية للمملكة المتحدة. إننا نعمل من أجل الوصول إلى عالم يتمتع فيه جميع الأشخاص بحرية العيش في مجتمعات منفتحة وآمنة وعادلة، حيث تحترم سلطات الدولة حقوق الإنسان وتدافع عنها.

إننا نؤمن بأن الديمقراطية والحريات التي تأسست عليها توفر أكثر أشكال الحكم نزاهة وهي أفضل طريقة لضمان التمتع بحقوق الإنسان عالمياً.

في عام 2017 ، نمت الحكم الديمقراطي والحريات في العديد من البلدان ولكنها انخفضت في العديد من البلدان الأخرى. سجلت منظمة فريدم هاوس غير الحكومية التي تحظى باحترام واسع انخفاضاً في الحريات العالمية للسنة الثانية عشرة على التوالي وانخفاضاً صافياً في الحريات المدنية والحقوق السياسية في 71 بلداً.

الانتخابات الحرة والنزيهة هي حجر اساس الديمقراطية. إن حق الأفراد والجماعات في تنظيم الانتخابات والمنافسة عليها، والتنافس السلمي مع الأحزاب الأخرى من أجل الحق في الحكم، يتعرض للتهديد في العديد من البلدان. ففي فنزويلا و تركمانستان على سبيل المثال، اعبر مراقبو الانتخابات المستقلون أن الانتخابات الأخيره كانت غير نظامية أو غير منصفة ، حيث تم إسكات المعارضة الجاده. و اعتقال زعيم المعارضة كيم سوخا في كمبوديا، وحل حزب المعارضة الرئيسي لم يترك أملاً كبيراً في انتخابات ديمقراطية موثوقة في 2018.

إن وزارة الخارجية ملتزمة بالعمل على عكس الاتجاه العالمي المتجه نحو تدهور الديمقراطية. تلعب الشبكة الخارجية للسفارات واللجان العليا التابعة لمكتب وزارة الخارجية دوراً هاماً في هذا العمل، من خلال التواصل مع الحكومات المضيفة وتعزيز الديمقراطية من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف. ففي تونس ، دأبنا على الضغط على الحكومة لإنشاء مؤسسات قضائية وديمقراطية مستقلة، بما في ذلك المحكمة الدستورية، وعقد انتخابات محلية. في عام 2017 ، التزمت الحكومة بإجراء انتخابات محلية لأول مرة على الإطلاق في مايو 2018 - وهي نقطة انطلاق رمزية في التحول الديمقراطي في البلاد - وإنشاء محكمة دستورية أيضاً.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإكمال الانتقال الديمقراطي ، ونحن ندعم ذلك بعدة طرق، بما في ذلك من خلال تمويل برامج لتعزيز تنفيذ الضمانات الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدستور.

في أكتوبر / تشرين الأول ، ترأس وفد المملكة المتحدة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) اجتماعاً للجنة البعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون حول "التحديات أمام الديمقراطية" ، مع متحدثين من الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، حركة جولوس (وهي منظمة غير حكومية روسية ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وممثلين عن حكومة أذربيجان.

3. المجتمع المدني

حرية التعبير

إن حرية التعبير هي حق أساسي من حقوق الإنسان التي تدعم وتمكن العديد من الحقوق والحريات التي نتوقع رؤيتها في أي مجتمع ديمقراطي. ومع ذلك ، شهد عام 2017 تذكيراً قاسياً بأن هذا الحق الهام من حقوق الإنسان يتعرض للهجوم في أجزاء كثيرة من العالم ، وأن درجة حرية التعبير على مستوى العالم تتدهور. ففي الفلبين - التي صنفت من بين أكثر الدول فتكا في العالم بالنسبة للصحفيين والمدافعين عن حقوق الأراضي، واصلنا دعوة الحكومة إلى تعزيز بيئة آمنة ومواتية لعمل جميع المدافعين عن حقوق الإنسان. أما في تركمانستان ، لم تتمكن المنظمات غير الحكومية المستقلة لحقوق الإنسان من ممارسة أعمالها.

استمرت التهديدات ضد حرية الصحافة في عام 2017 حيث استمر تعرض الصحفيين للتخويف والهجمات. وذكرت منظمة مراسلون بلا حدود أن 65 من الصحفيين والمساعديين الإعلاميين لقوا مصرعهم أثناء تأديتهم لعملهم خلال عام 2017. وفي فيتنام ، استمرت السلطات في سجن العديد من المدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان ، و غالباً ما تفرض عليهم عقوبات طويلة الأمد. أما في تايلاند، فقد تم استخدام التشريعات لتقييد وسائل الإعلام وحرية التعبير. وفي ماليزيا ، قد واصلت السلطات تقييدها أصوات معارضي الحكومة، بما في ذلك شخصيات المعارضة ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. في تركيا ، ما زال العديد من الصحفيين في السجون، وواجه ممثلو المجتمع المدني الملاحقة القضائية، وتم تمديد حالة الطوارئ بشكل متكرر.

أكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بمعالجة التحديات التي تواجه حرية وسائل الإعلام؛ ففي نوفمبر، شدد وزير الخارجية آنذاك، بوريس جونسون، على أهمية وجود وسائل إعلام حرة لخلق مجتمعات نابضة بالحياة ومستنيرة ودعم لـ"عالم أكثر أمناً وازدهاراً وتقدمية" ، وأعلن عن تمويل لمشاريع في البلدان التي تخضع فيها حرية الإعلام لضغط كبير.

كما يجب حماية الحق في حرية التعبير عبر الإنترنت كما يحمي حق التعبير عبر الأساليب التقليدية. أفادت مؤسسة فريدوم هاوس أن عام 2017 يشهد انخفاضاً سنوياً سابعاً على التوالي في مجال حرية الإنترنت.

من خلال صندوق ماجنا كارتا لحقوق الإنسان والديمقراطية ، قمنا بدعم مشروع "ادخل الآن" #KeepItOn ، والذي يسلط الضوء على استخدام عمليات إغلاق الإنترنت غير المبرر ويهدف إلى منع الرقابة ، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعنف الدولة ، وتقويض الحكم الديمقراطي. في عام 2017 ، رصد مشروع #KeepItOn وأوقف عمليات إغلاق الإنترنت في كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون. و في حالة كينيا ، أدت الجهود القوية والمبدولة للمشروع لإبقاء الإنترنت متوفراً على مدار فترة الانتخابات الرئاسية في كينيا إلى تعهد واضح من قبل هيئة تنظيمية كبرى بعدم إغلاقه.

وقد مكن هذا المواطنين الكينيين من الاستفادة من التدفق الحر المستمر للمعلومات وحرية التعبير والإبلاغ الصحفي عبر الإنترنت طوال فترة الانتخابات. المملكة المتحدة عضو في ائتلاف حرية الإنترنت Freedom Online ، وهو مجموعة من 30 دولة تعمل على تعزيز حرية الإنترنت.

4. المدافعون عن حقوق الإنسان

تماشياً مع التزامها بقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، تدعم المملكة المتحدة حق المدافعين عن حقوق الإنسان في ممارسة أنشطتهم والتعبير عن آرائهم ، من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان بشكلٍ سلمي. إنهم يحملون الحكومات المسؤولية ويسلطون الضوء على حالات انتهاكات حقوق الإنسان أو التمييز، وذلك بهدف ضمان حقوق الإنسان للسكان المتضررين. في حفل يوم حقوق الإنسان الذي استضافته منظمة العفو الدولية في ديسمبر، قال وزير حقوق الإنسان ، لورد ويمبلدون أحمد، "... من خلال دعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وخاصة الذين يواجهون بشكلٍ مأساوي التحيز والقمع في جبهة العمل، من المهم أن تكون حكومتنا، في كلِّ مكانٍ لدينا تمثيلاً فيه حول العالم، صوتاً لهؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان".

قامت المنظمة غير الحكومية المعتمدة فرونت لاين ديفنדרز بإحصاء مقتل 312 من المدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2017، 67٪ منهم كانوا مدافعين عن حقوق الأرض أو البيئة. وتعرض كثيرون آخرون للمضايقات أو التهريب أو خضعوا للعنف أو للاحتجاز. لقد ساعدت هذه الأرقام المروعة على تقوية عزمنا لإيجاد طرق لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان وإظهار التضامن معهم.

في ديسمبر، قام وزير الخارجية آنذاك ، بوريس جونسون، بتزويد الشبكة الدبلوماسية في وزارة الخارجية البريطانية بمبادئ توجيهية محدثة حديثاً بشأن العمل مع مناصري حقوق الإنسان. تقدم المبادئ التوجيهية المحدثة ، التي تم تطويرها بالتشاور مع المجتمع المدني ، نصائح عملية للسفارات واللجان العليا لمساعدتها في دعم المدافعين عن حقوق الإنسان ومساعدتهم.

يضطلع موظفو وزارة الخارجية بعدد من الأنشطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان. حيث يمكن أن يكون ذلك من خلال مراقبة المحاكمة، الدبلوماسية الهادئة مع الحكومات المضيفة، أو الدبلوماسية العامة.

5. تعليم الفتيات

مع وجود أكثر من 130 مليون فتاة خارج المدرسة على مستوى العالم ، وصف وزير الخارجية آنذاك، بورييس جونسون، تحسين مستوى تعليم الفتيات باعتباره واجباً أخلاقياً؛ وضع المساواة بين الجنسين في قلب السياسة الخارجية البريطانية في عام 2017، مع التركيز بشكل خاص على تزويد الفتيات بـ 12 سنة من التعليم الجيد الذي لا يحترم حقوقهن الإنسانية فحسب، بل يساعد أيضاً في جعل مجتمعاتهن أكثر سلماً واستقراراً وازدهاراً.

بدأت وحدة المساواة بين الجنسين العمل مع وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ووزارة التعليم ومكتب المساواة بين الجنسين وغيرها من الإدارات الحكومية من أجل وضع حملة عالمية لتعليم الفتيات تركز على تأمين 12 سنة من التعليم الجيد للفتيات ، بما في ذلك فرص النهوض بهذا الأمر لدى رؤساء حكومات دول الكومنولث في اجتماع في لندن في أبريل 2018.

نريد تحطيم الحواجز التي تحول دون حصول الفتيات على 12 عامًا من التعليم الجيد ، وتحسين جودة التعليم ، ودعم إصلاح أنظمة التعليم ، ومساعدة الفتيات الأكثر تهميشاً على التعلم.

6. المساواة بين الجنسين

تم تعيين المبعوثة الخاصة الأولى للمساواة بين الجنسين، السيدة جوانا روبر، في فبراير. كما تم إنشاء وحدة مخصصة للمساواة بين الجنسين (GEU) في أكتوبر. خلال زيارتها إلى كندا في سبتمبر، اتفقت رئيسة الوزراء، تيريزا ماي، مع رئيس الوزراء الكندي، جوستين ترودو، على أنهما سيدافعان عن المساواة بين الجنسين على مستوى العالم. ويشمل ذلك توحيد القوى للعمل على المساواة بين الجنسين والتجارة، ومعالجة الفجوة في الأجور بين الجنسين، وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. كما ستعمل المملكة المتحدة وكندا سوية لتعزيز التنفيذ العالمي لقرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك في العراق وسوريا وأوكرانيا.

ناقش المبعوث الخاص التحديات والحلول المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مع كبار النظراء الدوليين، مثل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي والسفير الأسترالي لشؤون المرأة والسلام والأمن، وزار عددا من الدول بما فيها الأراضي الفلسطينية المحتلة / إسرائيل ومصر وتركيا والعراق وفنلندا والسويد وهولندا والولايات المتحدة وكندا. وأيد المبعوث الخاص دور النساء والشباب في مؤتمر لندن الثالث المعني بالصومال، وحضر لجنة مكانة المرأة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والاجتماع الوزاري لمجموعة السبعة G7 عن المساواة بين الجنسين، ومجلس حقوق الإنسان في جنيف.

واصلت المملكة المتحدة لعب دور رئيسي في مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالأطفال والصراع المسلح (CAAC)، والتي تقود الاستجابة الدولية بشأن قضايا الجنود الأطفال وحماية الأطفال. وقد شمل ذلك الضغط على البلدان المذكورة في التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة حول CAAC للاتفاق على خطط عمل ملموسة مع الأمم المتحدة.

بقيت حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بقوة بدعم حقوق الأطفال المحاصرين في النزاعات، ايماننا منها بأن الأطفال يستحقون التعليم والأمان. يعد التعليم أكثر أهمية من أي وقت مضى خلال مثل هذه الأزمات حيث أنه يساعد على توفير درجة من الحياة الطبيعية والمستقرة للأطفال. ولذلك كانت حكومة المملكة المتحدة تدرك تماما أنه من الضروري حماية المدارس من الهجمات في أوقات النزاع المسلح، وواصلنا النظر في طرق جديدة يمكننا من خلالها زيادة تعزيز التزامنا بضمان الحفاظ على المدارس كأماكن للتعليم. أسفرت هذه المراجعة عن موافقة حكومة المملكة المتحدة على بيان المدارس الأمانة في أبريل 2018.

7. المرأة والسلام والأمن

بصفتنا رائدين عالمياً في مجال المرأة والسلام والأمن (WPS)، فإننا نقود هذا الموضوع في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وإن المملكة المتحدة هي ثاني أكبر مانح لصندوق الأمم المتحدة للمرأة والسلام والإنسانية الذي دعمنا من خلاله أكثر من 30 منظمة نسائية في الأردن وبوروندي وكولومبيا والمحيط الهادئ. في بوروندي، مكّن هذا التمويل الوسيط من الإناث من مبادرة حوارات مجتمعية في 13,000 نزاع محلي في عامي 2016 و 2017. كنا من المؤيدين الرئيسيين لـ UNFPA في سوريا ، حيث قدمنا 29 مليون جنيه إسترليني منذ 2013 لمعالجة العنف الجنسي المبني على جنس الفرد. في العام الماضي ، من خلال صندوق الصراع والاستقرار والأمن وحده، أنفقنا أكثر من 200 مليون جنيه إسترليني على تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم.

في عام 2017 ، وضعت حكومة المملكة المتحدة خطة العمل الوطنية الرابعة للمملكة المتحدة حول المرأة والسلام والأمن 2018 - 2022 (NAP) والتي تم إطلاقها في يناير 2018. وهذا يحدد كيف سنلتزم بتعهدات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (UNSCR) وتقديم أفضل حماية وتمكين المرأة في سياقات النزاع في الخارج.

اطلع التشاور مع خبراء من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني على عمل الحكومة بشأن خطة العمل الوطنية، وكذلك المشاورات مع المجتمع المدني في أفغانستان وبورما والصومال وسوريا. كما قامت المملكة المتحدة بتمويل تقييم مستقل لبرنامج العمل الوطني 2014-2017. تأخذ خطة العمل الوطنية المعدلة في الحسبان الملاحظات من خطط العمل السابقة، وتبني عليها سبع نتائج إستراتيجية وتوسع بلدان تركز عليها.

واصلت المملكة المتحدة العمل على رفع أصوات النساء، وزيادة مشاركتهن في حل النزاعات، ودعم تمكينهن التعليمي والاقتصادي والسياسي.

أقيمت فعالية في ويلتون بارك في ديسمبر حول النساء في الوساطة جمع بين خبراء الوساطة، وكثير منهم من النساء ، لبناء المعرفة وتبادلها. لقد شجعنا مشاركة المرأة في العمليات السياسية وأدوار الوساطة في سوريا، الصومال، كولومبيا واليمن. كما قدم الدعم البريطاني خدمات للنساء اللاتي عانين من العنف الجنسي والمبنى على جنس الفرد في سوريا ، كما عززنا دور المرأة في قوات الأمن في الصومال.

من خلال وزارة التنمية الدولية DFID، وفرنا الوصول إلى التعليم لأكثر من 175,000 فتاة في سوريا، وضاعفنا عدد النساء الأعضاء في المنظمة الإنسانية التطوعية، الخوذات البيضاء، المعروفة رسمياً باسم الدفاع المدني السوري، إلى 147. دعمت وزارة الدفاع الوطنية أكاديمية ضباط الجيش في أفغانستان في تدريب الضباط ، بما في ذلك 100 امرأة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كفلنا أن تتناول البرامج الإنمائية والإنسانية احتياجات المرأة. المملكة المتحدة، مع كندا وبنغلادش ، أطلقت WPS شبكة رؤساء شبكات الدفاع عن الأمن، إلى وزارة الأمم المتحدة للدفاع عن السلام خلال شهر نوفمبر، في مدينة فانكوفر. برئاسة المملكة المتحدة في عامه الافتتاحي، سعت الشبكة لتحسين دمج منظور جنس الأفراد، و مشاركة النساء في القوات المسلحة و حفظ السلام.

وزير حقوق الانسان، لورد ويمبلدون أحمد، قاد الجهود نحو العمل بشكل أوسع على الجندرية، و منع/مقاومة التطرف العنيف، بالإضافة إلى استضافة الطاولة المستديرة لمناقشة المشكلات مع خبراء بالجنسين وقادة الدين.

مبادرة منع العنف الجنسي في الصراع

2017 كان الذكرى الخامسة لمبادرة منع العنف الجنسي في الصراع (PSVI) التي شهدناها في مارس ضمن فعالية في وزارة الخارجية البريطانية حضرها مؤسسها الشريكان، اللورد هيج وانجلينا جولي.

من خلال PSVI ، واصلنا العمل لإنهاء وصمة عار الناجين، لضمان العدالة والمساءلة ومنع العنف الجنسي في المقام الأول. في يونيو، عيّنت رئيسة الوزراء، تيريزا ماي، لورد ويمبلدون أحمد، كممثلها الخاص الجديد المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع ، خلفا للبارونة أنيلاي. خلال الأشهر الستة الأولى من تعيينه، تعاون الوزير مع الشركاء الرئيسيين، وعلى وجه الخصوص، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميل باتن، بشأن قضايا تتراوح بين وصمة العار في البوسنة وجمع الأدلة على الجرائم المرتكبة في بورما.

نُشرت الطبعة الثانية من البروتوكول الدولي المعني بالتحقيق والتوثيق للعنف الجنسي في حالات النزاع في مارس. ويتضمن فصلاً إضافية عن توثيق العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ضد الأطفال وضحاياهم الذكور، وتوجيهات إضافية بشأن الصدمات النفسية ، والتركيز على تحليل الأدلة ووضع أنماط الانتهاك.

أطلق اللورد أحمد "مبادئ العمل العالمي: منع ومعالجة وصمة العار المرتبطة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع" في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر. وعقدت سلسلة من حلقات العمل بشأن وضع حد لوصمة العار في البوسنة والهرسك، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكولومبيا، وكوسوفو، ومالي، ونيبال، وجنوب السودان، وسري لانكا، والسودان، وأوغندا. أنتجت ورش العمل خطط عمل حول كيفية معالجة هذه القضية.

قام أعضاء فريق خبراء PSVI بعدد من المهام ، بما في ذلك توفير التدريب إلى بعثة الاتحاد الأوروبي التدريبية في مالي وحفظة السلام في ماليزيا ، وإجراء مراجعة للبروتوكول الدولي بشأن التحقيق والتوثيق للعنف الجنسي في حالات النزاع ، وتقييم الاحتياجات من القدرات على تحقيق وتوثيق العنف الجنسي في بنغلاديش. وكان هذا الأخير استجابة للأزمة التي سببتها هجرة الروهينجا على نطاق واسع للهروب من الاضطهاد والعنف في بورما وعبور الحدود إلى بنغلاديش.

في بنغلاديش ، تقدمت وزارة الخارجية البريطانية ووزارة التنمية الدولية بتوصيات فريق من الخبراء. كانت المملكة المتحدة واحدة من أكبر الجهات المانحة الثنائية لأزمة الروهينجا ، حيث ساهمت بمبلغ 59 مليون جنيه استرليني في الدعم. دعا وزير شؤون منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، مارك فيلد ، إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في تقارير انتهاكات حقوق الإنسان عندما التقى بوزير دفاع بورما في نوفمبر 2017. وقد أثار وزير الخارجية آنذاك ، بوريس جونسون ، قضية العنف الجنسي والعنف القائم على الجندي مع السلطات في ولاية راخين. في جلسة مجلس الأمن الدولي في ديسمبر، نقل اللورد أحمد خطورة الأزمة وأوضح أن الوضع لا يزال يستحق اهتماما شديدا. دعم تمويل المملكة المتحدة للـ PSVI أكثر من 25 مشروعاً في 14 دولة في عام 2017.

حرية الدين أو المعتقد

في عام 2017 ، ظل تعزيز والدفاع عن حرية الدين أو المعتقد ذو أولوية عالية بالنسبة للمملكة المتحدة. في فبراير، كررت رئيسة الوزراء، تيريزا ماي، التزام الحكومة "بالوقوف من أجل حرية الناس من جميع الأديان في ممارسة معتقداتهم بسلام وأمن". جعل وزير حقوق الإنسان، لورد ويمبلدون أحمد، من حرية الدين أو المعتقد أولوية شخصية وبدأ في تطوير استراتيجية لتحفيز عمل شبكاتنا الدبلوماسية.

مر حق حرية الدين والمعتقد بضغط متزايد. كان التمييز والاضطهاد للأقليات متواجداً و متعدد الأشكال و في أجزاء متنوعة من العالم. على سبيل المثال ، في بورما ، لطالما كانت الهوية الدينية لشعب الروهنجيا عاملاً وراء الاضطهاد الذي يعانون منه على أيدي الدولة، وكان يمكن القول أنه كان عاملاً محفزاً وراء العنف الذي تعرضوا له على أيدي الجيش البورمي في عام 2017. كما ظلت الأقليات في باكستان تعاني من الاضطهاد والتمييز، واستمر نظام العدالة في إساءة استخدام التشريعات المتعلقة بالكفر. كان اضطهاد البهائيين في إيران واليمن حاداً بشكل خاص، كما واجه أتباع هذا الإيمان الاضطهاد في أماكن أخرى.

في العديد من البلدان من خلال الدبلوماسية الصامتة أو من خلال التصريحات العامة ، عملت المملكة المتحدة على تعزيز أهمية الحق العالمي في حرية الدين أو المعتقد. على سبيل المثال ، في العراق ، عملنا على بناء إجماع حول أهمية حرية الدين أو المعتقد ، وتعزيزه وحمايته ، في عملية إعادة إعمار البلد بعد الصراع مع داعش.

طوال عام 2017 ، ازدادت المشاركة مع الزعماء الدينيين والمنظمات غير الحكومية. أطلق اللورد أحمد سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة لتعزيز الحوار مع قادة الأديان وخبراء المجتمع المدني ، من أجل الاستفادة من خبرتهم. ناقشت الاجتماعات في عام 2017 بورما ودور المرأة في التصدي للتطرف العنيف.

وظل الترويج لحرية الدين أو المعتقد في المنتديات متعددة الأطراف عنصراً هاماً من عمل المملكة المتحدة. شدد اللورد أحمد على أهمية الدفاع عن الحق في حرية الدين أو المعتقد عندما خاطب مجلس حقوق الإنسان في سبتمبر. في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر، عملت المملكة المتحدة بنجاح للمساعدة في الحفاظ على توافق في الآراء حول تبني قرار الاتحاد الأوروبي بشأن "حرية الدين أو المعتقد"، والقرار الذي ترعاه منظمة التعاون الإسلامي حول "مكافحة التعصب الديني". خلال عام 2017 ، واصلنا إثارة قضايا حالات الاضطهاد في بلدان فردية، وعلى وجه الخصوص:

في الصين ، كانت هناك تقارير أخرى عن هدم الكنائس وإزالة الصلبان. و شهد عام 2017 إدخال قيود جديدة تستهدف الأويغور المسلمين في شينجيانغ. واصلنا رفع مخاوفنا من خلال حوار حقوق الإنسان بين المملكة المتحدة والصين، الذي عقدت جلسته الأخيرة في بكين في يونيو.

في نيبال ، استضافت السفارة لقاءً إفطار مع القادة الدينيين للاحتفال "باليوم الدولي للحرية الدينية" ، واستكشاف وجهات نظر الجماعات الدينية المختلفة حول الكيفية التي يمكن أن يساعد بها المجتمع الدولي في تعزيز حرية الدين أو المعتقد. ذكر هذا الحدث الحكومة النيبالية للحفاظ على التزاماتها الدولية في هذا المجال.

في يوليو، أيدت المحكمة العليا في روسيا حكماً يقضي بتسمية "شهود جيهوفه" على أنهم "منظمة متطرفة"، وهي تجرم فعلياً العبادة السلمية بـ 175,000 مواطن روسي. أصدر اللورد أحمد بياناً في 18 يوليو يدين فيه هذا القرار، ودعا الحكومة الروسية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية بالحرية الدينية. ولا يزال مسؤولو

السفارة ومسؤولو وزارة الخارجية البريطانية في لندن يعقدون اجتماعات منتظمة مع ممثلي شهود جيهوفه، وينسق المسؤولون في السفارة الحضور في كل جلسة مع شركائنا الدوليين.

نظمت المفوضية العليا في نيجيريا حلقة نقاش حية حول التسامح الديني في واحدة من أكبر شبكات التلفزيون في نيجيريا، والتي يتابعها أكثر من 15 مليون شخص.

زاد الصراع الدائر في سوريا من حدة التوترات بين المجموعات الدينية المختلفة في البلاد مما أدى إلى زيادة عدم التسامح ، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها داعش، وازدياد العنف الطائفي. وقد واصلنا دعم الجهود غير الحكومية لتعزيز الحوار بين المجموعات العرقية والطائفية المختلفة في سوريا في سبيل البحث عن التقدم نحو تسوية سياسية. لقد اتضح لنا أن أي تسوية من هذا القبيل يجب أن تشمل حماية الحقوق والحريات الدينية، بما في ذلك للأقليات الدينية.

وفي بنغلاديش ، واجهت ثقافة التسامح التقليدية تحديات من التمييز على المستوى المحلي والعنف ضد مجتمعات الأقليات. على هذه الخلفية ، زار اللورد أحمد أثناء زيارته لبنغلادش المسجد الأحمدية في دাকা، ودعا إلى التسامح الديني. كما تحافظ اللجنة العليا على التواصل مع الجماعات الدينية والقادة، وتقوم بإعداد استراتيجية لمعالجة التعصب ضد الأقليات الدينية.

طوال عام 2017 ، واصلنا دعم عدد من مشاريع حرية الدين أو المعتقد من خلال صندوق ماجنا كارتا التابع للوزارة. وقد شمل ذلك مشروعًا لدعم معلمي المدارس الثانوية في العراق ولبنان والمغرب لتثقيف طلابهم حول التسامح و حرية الدين أو المعتقد وقد جاء مؤشر على تأثير هذا المشروع عندما طلبت الحكومة الإقليمية الكردية مشاركته مع كل طفل في المنطقة.

تعمل وزارة الخارجية على نحو وثيق مع وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) لإثارة المخاوف بشأن حرية الدين أو المعتقد مع الحكومات الشريكة. خلال عام 2017 ، شجنت وزارة التنمية الدولية البريطانية تركيزها على حرية الدين أو المعتقد ، من خلال الإعلان عن برنامج UK Aid Connect لمعالجة تحديات التنمية الرئيسية في بناء حرية الدين أو المعتقد. وبالنظر إلى عام 2018، سيكون التركيز الرئيسي لعملنا هو استخدام استراتيجيتنا التي طورت حديثًا لتعبئة الشبكة الدبلوماسية. وسيشمل ذلك البناء على شبكتنا الحالية من البرلمانيين والقادة الدينيين والأوساط الأكاديمية من خلال التعاون المستمر. كما ستظل تدخلاتنا الثنائية جزءًا مهمًا من عملنا ونحن نسعى إلى إعطاء الأولوية لعدد من الدول من أجل أعمالنا في حرية الدين أو المعتقد. أخيراً ، سنبني على تعزيز وتوسيع عمل شبكتنا الدبلوماسية لتعزيز جهودهم لتعزيز حرية الدين أو المعتقد في جميع أنحاء العالم.